الفساد الإداري في المنظور الاسلامي

Administrative corruption in the Islamic perspective

م.د.عباس كاشف الغطاء — Dr. Abbas Kashf Al-Ghetaa

كلية الفقه / جامعة الكوفة — Faculty of Jurisprudence/University of Kufa

abbas.kashifulghitaa@uokufa.edu.iq

ملخص

لا ريب بأن العراق بات يعاني من آفة الفساد الاداري المستفحلة والخطرة في جميع مفاصل الدولة والمجتمع، وقد تناولت في بحثي هذا الموسوم الفساد الاداري في المنظور الاسلامي طرق معالجة هذه الآفة وانقاذ الشعب العراقي من هذا الداء، فذكرت اهمية المال في الاسلام بأنه محور السعادة متى أخذ من مصادرة المشروعة وصرف في مواضعة المطلوبة، ثم بينت تعريف الفساد الاداري واسبابه واعتبرت ان الفساد الاداري مؤشر سلبي في المجتمع هو والارهاب توءمان ثم اوضحت الجهات المعالجة للفساد الاداري واهمية العامل الديني بالخصوص للقضاء عليه من خلال الفتاوي الشرعية للمراجع العظام والوسائل التشريعية والثقافية التحجيم الفساد الادارية ، ثم ذكرت الصفات التي يتحلى بها الموظف والتي يتبرّه عنها الموظف وفي نهاية البحث ذكر المصادر التي اعتمدت عليها.

الكلمات المفتاحية: الفساد، الإدارة، الإسلام، المنظور، الحوكمة.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

Abstract:

There is no doubt that Iraq is suffering from the dangerous expanding adminstrative corruption in all the joints of the government and the society. I discussed in my research, (the administrative corruption from the Islamic point of view), ways of treating this abnormality in order to save thr Iraqi people. I mentioned the importannce of finance in Islam and considered it the axis of happiness in life if it has been earned through legal resources and has been spent in the needed places. Then I defined the adminstrative corruption with its causes and considered it as a negative indicator in the community and a twin for the terroism. I also explained the sides that trats the adminstrative corrpution focusing on the importance of the religious factor in eradicating it through the legal (fatwa) of the highest referntai clerics and the legislative and cultural means to stop it. Then I mentioned the qualification that an official employee has to have and the ones that he/she should leave. At the end of the research I mentioned the refernce that I depended on in achieving it.

Keywords: Corruption, management, Islam, perspective, governance.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

مقدمة:

الحمد لله الذي دعا إلى الصلاح والإصلاح وشرع في كتابه الكريم مناهج العلم والعمل المفضية إلى مدارج السعادة ومعارج الفلاح والصلاة والسلام على من هدى إلى الصراط المستقيم وعلى آلة الهداة الطيبين.

كل فرد عراقي واعٍ لا يختلجه الريب بأن العراق بات يعاني من آفة الفساد الإداري المستفحلة والخطرة في جميع مفاصل الدولة والمجتمع، ويطالب بمعالجته ونقاد الشعب العراق المظلوم من هذا الداء الوبيل والبواء الخطير، وهذا أمر لا يختلف عليه اثنان فكثير من آثار الفساد ظاهرة للعيان ولو لم يقم الدليل القانوني عليها.

ومما ابتلي به هذا البلد وجود اكثر من مضيف لهذا الطفيلي وتوافر البيئة المناسبة لنموه وانتشاره، اضافة إلى ما هيأته المرحلة المظلمة من حكم النظام الدكتاتوري البائد من أجواء وغذاء وعوامل مساعدة اخرى كفيلة بأن تجعل منه داء مزمنا لا سبيل للخلاص منه، ففي المرحلة المظلمة كان الهم الأول للمسؤولين هو (كم سأضع في جيبي) لا كيف أخدم الوطن والمواطن ، وسببه عدم ثقة ذلك المسؤول بالدولة وقراراتها اضافة إلى غياب الرقيب النزيه والحريص على مصلحة الوطن، ونتيجة هذا الموقف اللامسؤول فشت الرشوة وتعددت وسائل التفنن في استغلال المواطن، بسبب غياب الاحساس الوطني والدين لدى الموظفين مما افرز اهمالا وعبثا بممتلكات الدولة وسرقة لموارد البلاد، وتمرير مشاريع الغرض منها النهب بدعوى البناء والعمران.

والانكي في ذلك هو استشراء الفساد الاداري في مفاصل وأجهزة الدوائر المسؤولة عن القضايا على الفساد الاداري، فيصبح هذا المرض الخطر مما يصعب السيطرة عليه.

وكلما دخلت امة لعنت أختها، وهكذا الفساد الإداري كلما جاءت حكومة أعلنت الحرب على الفساد الاداري وذلك من خلال تصريح المسؤولين فيها، ولكن الجميع متفقون ان الفساد الاداري والمالي في العراق وصل إلى درجاته القصوى، وللأسف الشديد كان اللازم توقف الفساد الاداري عند حده قبل الاعلان عن هذه الفضائح التي زاد من تأثيراتها السلبية باعتراف الحكومة، والذين حاولوا في البداية وقف الفساد تعرضوا للاغتيالات والخطف والتهديد، وخلال العامين الماضيين لم تبد في

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الأفق أي تغيرات ايجابية تذكر بالرغم من اعلان الشعارات واقتباس الآيات القرآنية الكريمة التي ما فتلت تملأ حيطان ومكاتب مؤسسات الدولة.

علما اننا لا نرى ان يكون القضاء على الفساد الاداري من خلال جهات أمنية قمعية استخباراتية كما كان يفعل النام البائد على طائفة وفئة من المجتمع دون غيرها، وانما نريد اليوم دولة القانون الذي يتطلب اولا وقبل كل شئ الوقوف عند حدود النصوص وحرماتها واحترام حرية الانسان وصيانة كرامته بالتطبيق والافعال لا بالشعارات والاقوال.

ويمكن الاشارة إلى ان الفساد الاداري قد يكون من العوامل الرئيسة في اسقاط الدولة والتاريخ خير شاهد على ذلك فالفساد الاداري الذي استشرى في زمن عثمان بن عفان ادى إلى الثورة عليه وقتله، كما ان الامام علي بن أبي طالب (عليه السلام) لما اراد ان يقتلع العناصر الفاسدة من النظام كانت النتيجة قيام المؤامرات والحروب كالجمل وصفين والنهروان وغيرها.

ان في المجتمعات الغربية توجد مظاهر وحالات من الفساد الإداري لكنه فساد فردي يتحمله مسؤول معني مثلا، ولكن ليس النظام كله فاسدا من اساسه، فقد حصل بعض المسؤولين على امتيازات اقتصادية شخصية ضمن عقود للشركات باستخدام صلاحياتهم ومسؤولياتهم، وقد اطيح بهم وحوسبوا وغادروا وظائفهم ومؤسساتهم وبقي النظام قائما.

لقد تكلم الباحثون وكتبوا المقالات عن حجم الفساد الاداري وحكاياته المؤلمة، ولكن حينما يصل الامر لمعالجته يجف القلم وتخرس الألسن، فبقيت طرائق واساليب مكافحة هذه الآفة من دون تحدث بها، نعم، انشأت جهات رقابية لمكافحة الفساد كمفوضية النزاهة العامة، ومكاتب المفتشين العموميين وديوان الرقابة المالية، وهذه وان كانت من الجهات المسؤولة عن ذلك الا انها غير كافية للقضاء على هذه الآفة، فكان هذا البحث محاولة لتسليط الضوء على وسائل مكافحة هذه الآفة الفساد الإداري.

وفي الختام نسأل الله تعالى بجاه من لذنا بجواره مولانا امير المؤمنين (عليه السلام) ان يجعل هذا البلد آمنا ويرزقه من الثمرات وان يعمه الصلاح والاصلاح فإنه نعم المولى والمجيب.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

أهمية المال في الإسلام:

لما كان الفساد الاداري يقع في الاموال، فلا بد من بيان اهمية المال في الاسلام قال الله تعالى في كتابه العزيز (الْمَالُ وَالْبَنُونَ زِينَةُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ۖ وَالْبَاقِيَاتُ الصَّالِحَاتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا)[1]

اخبر الله سبحانه وتعالى عن المال بأنه زينة الحياة الدنيا، فهو محور السعادة متى أخذ من مصادره المشروعة وصرف في مواضعة المطلوبة شرعا، ومن أكبر اسباب الشقاء اذا عدل به عن الصراط السوي، وهو مدعاة الحضارة والعمران، كما أنه مجلبة الدمار والخسران، عليه تزدحم المطامع وبه تنال المآرب، وبينما تجده مثار الفتن ومعترك النزاع اذ تراه يصارع الضغائن فيصرعها، ويستأصل الاحقاد م منابتها فيجتثها، لولاه لاستراح القضاة من اكثر القضايا ولأمن من العطب كثير من نفوس البرايا، لفظ ضئيل ومعنى كبير، بنيت عليه المعاملات وتفرعت منه أكثر المخاصمات، وقد ذكر القران الكريم لفظ المال ستا وثلاثين مرة[2].

وقد قرن الاسلام حرمة المال مع حرمة النفس، وقد انصبت مقاصد الشريعة الاسلامية على حفظ الدين والعقل والنفس والعرض:

تعريف الفساد الاداري[3]:

لا بد من تعريف بعض المصطلحات لتوضيح مصطلح الفساد الاداري ومنها:

1. النظام الاداري: هو مجموعة من المؤسسات التي تملك وسائل المشروع وتحتكر سلطة وضع القوانين والانظمة لتدبير هذه الدوائر في رقعة جغرافية معينة.

2. الاصلاح الاداري: هو التغيير الجوهري الذي يضمن ادخال تحسينات اساسية على الجهاز الاداري ومعالجة مشكلاته بأسلوب علمي دقيق على الوجه الذي يجعل هذا الجهاز قادرا على انجاز مهماته بكفاءة أكبر وبوقت أسرع وبكلفة اقل وذلك لتحقيق الاهداف العامة للدولة وبلوغ رضا المواطنين.

وبعدما عرفت ما المقصود من النظام الاداري والاصلاح الاداري يمكننا الآن تعريف الفساد الاداري.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

3. الفساد الاداري: هو تجاوز المصلحة العامة لغرض مصلحة خاصة، وتتميز الدولة النامية بتفشي ظاهرة الفساد الاداري نسبيا أعلى ما هو موجود في الدولة المتطورة، ويرجع ذلك إلى الهيئات الملائمة لنموه في الاجهزة الاداري لتلك الدولة.

اسباب الفساد الاداري:

1. شرعنه وسائل الفساد الاداري وطرقه كعد الرشوة هدية مما يؤدي إلى وصول المجتمع إلى ممارسة صور الفساد علنا.
2. سوء استغلال المنصب والنفوذ فقد تأكد أن عملية اهدار الأموال طائلة جرت في الفترة الماضية نتيجة سوء استغلال المنصب وعدم الشعور بالمسؤولية.
3. توسل بعض افراد المجتمع بالوسائل غير المشروعة علنا في الوصول لمبتغاه فلا يتردد الكثيرون مثلا من دفع المال رشوة او بالوساطة او القرابة للحصول على فرصة تعيين في القطاع العام، ولا يجد مثل هؤلاء المفسدين حرجا.
4. عدم الحرص والتبذير والاختلاس للمال العام وذلك بالتزوير لأسماء وهمية لقوائم رواتب وبأعداد غفيرة يؤدي إلى هدر أموال طائلة.
5. تعيين الاقارب والمحاسيب في المناصب الادارية التي لا يستحقونها ولم يكونوا مؤهلين.
6. الحكم الفردي الذي هو اساس الفساد الاداري المقرون دائما بالدكتاتورية وذلك باحتكار السلطة الذي يؤدي إلى عدم العدالة والحرية والتعددية بإدارة الدولة، فإن غياب الحريات ومصادرة الحقوق والواجبات يؤدي إلى الفساد الاداري حتما.
7. وجود البطالة المقنعة في دوائر الدولة بسبب وجود عدد كبير من الموظفين في دوائر ليس لها وظيفة الا التمجيد بأشخاص معينين او للمراقبة والتجسس على المجتمع.
8. سيطرة طائفة معينة من المجتمع او فئة عنصرية معينة او طيف من اطيافه او عشيرة او حزب من الاحزاب على ادارة الدولة والجهاز الاداري مما يسبب حالة عدم التوازن بين فئات المجتمع وبالتالي يولد حالة الشعور بالغين والزلم عند اغلبية المجتمع والكراهية فيما بينهم.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

9. الجشع والطمع، الخصلتان اللتان ان التصقتا بشخصية انسان فإنهما تتركان اثرا واضحا وانهما يبدئان من نقطة ولا ينتهيان.

10. المحسوبية حيث التلاعب في تنفيذ المشاريع لعدم توافر الرقابة الأفقية لكل المشاريع اضافة إلى موضوع المسارات السياسية لبعض مراكز القوى في الاجهزة والادارات والوزارات والشركات والمحسوبيات وهذا ما يجعل كل العقود مشكوكا في صحتها بسبب عدم دقة المراقبة.

11. عدم الشعور الوطني لدى بعض الموظفين والمسؤولين في مفاصل الدولة وعدم تشبعهم بالحرص على الأموال العامة او مال الدولة.

ومما يحز في النفوس ويحير الألباب ان اغلبية الذي قدموا من الخارج عند سقوط الدكتاتوروالذين تبوؤا مناصب قد اعترفوا بأ، العراق أكثردول العالم فسادا اداريا، فقد اجازوا لأنفسهم النهب والسرقة لغياب الرقيب والفوضى في ضبط الأمور المالية للدولة[4].

12. الروتين أي تمديد العمل لإنجازه بأكثر من القدر اللازم، فمثلا في دوائر الدولة يحتاج لعمل إلى ساعة حتى يحل بينما نرى ان الحل لا يكون الا في خلال عشرة ايام مثلا او اكثر، والروتين احد اسباب تبرم الجماهيروسخطهم على الدولة، وتنشأ مشكلة الروتين من المركزية وتعدد المراحل والمراجع للبت في أي موضوع واللامبالاة والتسبب والاتكالية، وقد تنشأ مشكلة الروتين نتيجة تضخم الموظفين في الدائرة وهو عبارة عن البطالة المزدوجة او قد يهتم الموظف بشكل القانون اكثر من مضمونه ومحتواه، فبعضهم يهتم بصورة القانون لا بروحه مع العلم ان اللازم العمل بروح القانون لا بالجسد.

الفساد الاداري مؤشر سلبي في المجتمع:

ان الفساد الاداري يكشف عن مؤشرات سلبية موجودة في المجتمع والدولة منها:

1. ان الفساد الاداري مؤشر على ضعف ثقة الشعب بالحكومة وكما انه يخلق حالة تذمر لدى المواطنين وهذا مؤشر على ضعف الدولة والنظام، فالفساد الاداري مؤشر على الفساد السياسي ونعلم بالضرورة ان هنالك معادلة مطردة فحواها: ان الفساد السياسي في اداء الدولة ينتج بالضرورة الفساد الاداري

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

2. ان الفساد الاداري مؤشر على ان العمل الجماعي والتنظيم الجماعي مازالا ضعيفين في المجتمع ودوائر الدولة.

3. الفساد الاداري مؤشر على عدم سيطرة الحكومة على التمويل الاساسي واتفاقه وعدم وجود آليات حول المدخولات والانفاق ولا يوجد ديوان رقابة او محاسبة يمارس مهمات دوائر الدولة.

4. الفساد الاداري مؤشر على غياب الكفاءة الادارية وعدم استقرار الاقتصاد والفساد الساسي والبيروقراطية والمحسوبية في التوظيف والتفضيل على اساس القرابة او الانتماء الحزبي.

5. الفساد الاداري مؤشر على اصطياد الدولة من قبل الشركات التي تدفع رشاوي للمسؤولين للتأشير على صياغة القوانين، وعلى العمولات غير الشرعية على الصادرات والواردات.

الفساد الاداري والارهاب:

ان استخدام ادق الوسائل والخيرات في جريمة الفساد الاداري، وكثيرة اعداد المفسدين الاداريين أصبح كالسرطان ينتشر بصورة سريعة، وأصبحنا نقرأ، التصدي للفساد الاداري هو من أصعب الامور، والعاتق الأول في اعمار عراق الجديد، بل أصبح هو الظهير القوي للإرهاب، فهنالك ارتباط وثيق بين الفساد الاداري والارهاب، فحينما ينحرف المسؤول او الموظف عن حماية وطنه او اداء واجبه بتقبله حفنة من المال فبإمكانه بيع الوطن لأعدائه.

فالفساد الاداري يمثل الخطر الثاني الذي يفتك بمفاصل الدولة بعد الارهاب بل هو الاحتلال الآخر وبطريقة اخرى فالاعتراف بوجود الفساد الاداري ليس كافيا بل لا بد من اتخاذ خطوات فورية للحد منه لأن تأثيره لا يقع فقط ضمن تخريب الاقتصاد الوطني، واعاقة اعمار العراق وانهيار الدولة وتوقف التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، بل يتعدى ذلك إلى تغذية وادامة الشبكات الارهابية التي تعمل في العراق، ومثال لعلاقة الفساد الاداري والارهاب هو صرف الجوازات التي يستخدمها الارهابيون في تحقيق مآربهم الاجرامية في عراقنا الجديد وتجنيد بسطاء الشباب في صفوف الارهابيين.

العدد: 2
السنة: 2
1427هـ / 2006م

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الجهات المعالجة للفساد الاداري:

نعتقد بأن الاصلاح الاداري لا يتم فقط عن طريق الجهات الرسمية لمعالجة الفساد وذلك من خلال مؤسسات انشأتها القوانين لمكافحته من مفوضية النزاهة العامة ومكاتب المفتشين العموميين وديوان الرقابة المالية. فهناك وسائل اكثر فعالية من وسائل الردع العام بالعقوبات، ولكن هذه الوسائل وان كان تأثيرها بطيئا وتتطلب زمنا طويلا لتؤتي ثمارها، ولكن لا خيار في ذلك فلا بد اولا من اصلاح النفوس والتثقيف دينيا في حب الوطن والاصلاح ورفض الفساد من خلال مفهوم الاسلام، والتأكيد على ان مكافحة الفساد الاداري مهمة دينية اخلاقية وطنية لإنها تتعلق بمستقبل اجيالنا بالإضافة إلى حاضرنا.

وان من يظن ان هنالك طريقا واحدا لمعالجة الفساد الاداري وهو ملاحقة المفسدين بالتدقيق والتحقيق والعقوبات الرادعة فهو مخطئ لإن الفساد الاداري في العراق مرض مستفحل لا يمكن ابدا علاجه بالملاحقة الفردية للمفسدين لأن اعدادهم اكبر من ان تطولها ايدي آلاف المحققين، ولأن وسائلهم وخبراتهم في الجريمة والفساد الاداري أعظم وأدق من ان تصل إلى مستواها اعتى المؤسسات التحقيقية، كما نعتقد ان الملاحقات التحقيقية والقضائية والجزائية للمفسدين لا تكون كافية في القضاء على المفسدين، وان احدا لا ينكر مالها من دور فاعل للردع الجزائي، كما ان للمؤسسات التحقيقية والرقابية الدور الفاعل في ايقاف الجريمة بشكل عام سواء أكانت جريمة عادية ام جريمة فساد اداري، الا اننا نؤمن ان تلك المعالجة لن تغني وحدها ابدا في القضاء على الفساد والمفسدين، ولو كان لها اثر ما في ذلك فإننا لا نقدره بأكثر من 20% من احتياجات مكافحة الفساد في مجتمعنا الذي وصل الامر فيه احيانا إلى شرعنه وسائل الفساد وطرائقه، بل نعتبر ان مسؤولية الوقاية والعلاج من مرض الفساد الاداري تدخل في وظائف ومهمات جميع السلطات والمسؤولين في الدولة بلا استثناء، فهي تعمل في ميدان مكافحة الفساد من موقعها الوظيفي (كلم راع وكلكم مسؤول عن رعيته) .

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

اهمية العامل الديني:

ان المجتمع العراقي لا يتجاهل قيمه الدينية والاخلاقية السائدة في مجتمعه، وهذه القيم التي تسود المجتمع ليست مجرد شيء عابر غير مرتبط بسلطة الفرد في مجتمع فهي تدخل في الدولة وتعيش فيها عن طريق الموظفين، وهذه القيم مهمة للقضاء على الفساد الاداري، ولكن يجب استحضارها عند كل موظف، وان يكون متسلحا بها عقائديا ومؤمنا بها من خلال التثقيف والتوعية، ولكن للأسف طغت المادية العمياء على القيم الدينية والأخلاقية لسلوك بعض الموظفين بل المجتمع مما أدى إلى انحرافه عن الطريق المستقيم وسحق حقوق المواطنين وانتشار الفساد الاداري.

ومعلوم ان الاسلام جاء بالوسطية بين المادية والروح وهما جناح الانسان في التقدم والازدهار، لذا دعا اليها الاسلام كل حسب مودة بقوله تعالى (ومنهم من يقول ربنا آتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أولئك لهم نصيب مما كسبوا)[5].

وفي الحديث الشريف: (ليس من ترك دنياه لآخرته ولا آخرته لدنياه)[6] ان الوازع الديني هو الذي يلزم الفرد لأن (يحب لأخيه ما يحب لنفسه ويكره له ما يكره لها) وانه مسؤول أمام الله سبحانه وتعالى عن اساءته إلى العمل والى سائر الناس، وهو بحكم هيمنته المولوية .يزرع في الموظف روح الإثار بحيث لا يقدم مصلحته الشخصية على المصلحة العامة، والقيم الدينية التي يجب نشرها وتثقيفها للموظف ان لا تقتصر على العبادات والفروض بل لا بد من التركيز على فقه المجتمع كالدين المعاملة والدين النصيحة، ولا تقتصر على فقه الافراد، وبيان ان المال ليس هدفا بل هو وسيلة لطرق تأمين الحياة الكريمة من مسكن ومأكل وملبس وغيرها، ولكن قسما من الأثرياء جعلوه هدفا لا وسيلة مما أدى إلى تحطيمهم بل تحطيم المجتمع، وإليه اشار الامام امير المؤمنين (عليه السلام) في قوله: (حب الدنيا يفسد العقل، ويصم القلب عن سماع الحكمة) [7] كما ان الحديث الآخر (حب الدنيا رأس كل خطيئة)[8] وان الاسلام يرى ان المال لله سبحانه وتعالى، وانما اعطاه للإنسان برسم المانة ليمتحن الانسان، ففي القران الكريم (ولله خزائن السماوات والارض)[9]، وقوله تعالى: (وهو الذي جعلكم خلائف الارض ورفع بعضكم فوق بعض درجات ليبلوكم في ما آتاكم)[10] . وفي

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الحديث الشريف: (ليس لك من مالك الا ما أكلت فأفنيت ولبست فأبليت وتصدقت فأبقيت)[11].

العامل الديني للقضاء على الفساد الاداري:

لقد قيل من شب على شيء شاب عليه وهو صحيح إلى حد ما إذا لم يعالج عقائديا فمن أدمن على ارتكاب المنكر وامتطاء الفحشاء ليس من السهولة اجباره على الاقلاع عما اعتاد ممارسته في حياته اليومية الا عن طريق اصلاحه عقائديا وعلاجه جذريا.

وليس اشد منكرا وأبغض فحشاء من امتصاص دماء الناس والاستيلاء على ارزاقهم والتلاعب بها إذا ما علمنا سابقا الطمع خصلتان ان التصقا بشخصية انسان فإنهما تتركان اثرا واضحا عن محاولة أزالتهما.

لقد رأينا وقرأنا وسمعنا بأن اكثر من نهبوا وسرقوا اموال العراق واختلسوها والتهموا بالفساد الاداري هم من طبقة المثقفين والمتعلمين الذي وقدوا علينا من بلاد الثقافة والعلم كما يقال وهي بلاد الغرب وممن حملوا الشهادات في بعض الاحيان، ولكن اصيبوا بمرض الجشع والطمع بسبب عدم الوازع الديني عندهم فلما غاب القانون عنهم ولم يكونوا تحت طاولة القانون مدت ايديهم إلى المال العام، بينما كشفت لنا الأيام ان بعض المؤمنين من اصحاب المهن البسيطة مثل الحراس والسواق في دوائر الدولة وبعضهم لا يقرءون ولا يكتبون قد دافعوا عن أموال الدولة والمال العام وان ادى في بعض الاحيان إلى تعرض حياتهم للخطر بسبب الوازع الديني والضمير الحي الذي كان متوقدا.

لذلك تلاحظ ان العامل الديني هو الأهم في القضاء على الفساد الاداري، وخير ما نستشهد به في هذا المجال ما كتبه الامام علي (عليه السلام) إلى بعض عماله بقوله: (فول من جنود انصحهم في نفسك لله ولرسوله ولإمامك وانقاهم جيبا وافضلهم حلما ممن يبطئ عن الغضب، ويرأف بالضعفاء، وينبو على الأقوياء، وممن لا يثيره العنف، ولا يعقد به الضعف، ثم ألصق بذوي المروءات والأحساب، وأهل البيوتات الصالحة، والسوابق الحسنة، ومن أهل النجدة والشجاعة والسخاء والسماحة فإنهم جماع من الكرم، ثم تفقد من أمورهم ما يتفقد الوالدان من ولدهما ثم اختر للحكم بين الناس افضل رعيتك في نفسك ممن لا تضيق به الأمور ولا تحكمه الخصوم

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

ولا يتمادى في الزلة ولا تشرف نفسه على الطمع، واقلهم تبرما بمراجعة الخصم، وممن لا يزدهيه اطراء ولا يستميله اغراء، ثم اسبغ على عمالك الارزاق فإن ذلك قو لهم على استصلاح انفسهم، وغنى لهم عن تناول ما تحت ايديهم وحجة عليهم من خائف أمرك، او ثلموا أمانتك)[12].

وهنالك بعض المعالجات التشريعية والتنظيمية والقانونية لسد مداخل الفساد الاداري ومخارجه في كل ميدان يظهر فيه، منها:

أولا الفتاوي الشرعية:

1. الافتاء بحرمة الاعتداء على اموال الدولة.

واليك ايها القارئ الكريم فتاوي سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني في ذلك [13]:

السؤال: هل أخذ اموال الدولة من دون وجه حق حلال او حرام؟

الجواب: لا يجوز.

السؤال: ما حكم من استأجر سيارات الدولة من قبل اصحابها علما انهم غير مخولين باستخدامها لأغراضهم الشخصية وما حكم الأموال المدفوعة على كلا الطرفين.

الجواب: لا يجوز ولا تحل الأموال.

السؤال: ما حكم سرقة أموال الدولة التي لا تحكم بالشريعة الاسلامية ولا تعطى الشعب حقه؟

الجواب: لا يجوز.

السؤال: ما حكم الأدوات التي تأخذها من المستشفى مثل المناديل الورقية والقفازات والأدوات الغالية الثمن التي لا علاقة لها بالدراسة (أي ادوات يحتاج اليها في حياتنا عند المرض مثل العكازات) وغيرهم من دون اذن من المستشفى وماذا يجب على تجاهها وهل فيها كفارة؟

الجواب: لا يجوز الا بأذن المسؤولين في المستشفى او الكلية ويجب ارجاعها مع الامكان والا فتصدق بمبلغها إلى الفقير المتدين.

السؤال: هل يجوز استخدام بعض الاجهزة كالهاتف او آلة الطابعة في الدوائر الدولة لغرض شخصي وان كان لضرورة.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الجواب: يتبع الشرط في عقد التوظيف فإن كان عدم الاستخدام شرطا في العقد الوظيفي ولو بنحو العموم فلا يجوز.

السؤال: أنى مواطن عراقي لا يملك قطعة أرض سكنية ولدي عائلة واطفال واسكن حالا في بيت مع أهلي قديم قمت بالتجاوزعلى قطعة ارض فارغة عائدة للدولة ما حكم عملي؟

السؤال: ما حكم استخدام القرطاسية والحاسوب والانترنت في المكتب الوظيفي العام لبعض الاغراض الشخصية؟

الجواب: يجوزبإذن المسؤول ولا بد من التنسيق معه بالنسبة لما مضى ان لم يكن بأذنه.

السؤال: هي يجوزاخذ شتلة (زرع) (فسيلة) اوالورد اوبذورها من دوائرحكومية؟

الجواب: لا يجوزمن دون اذن المسؤول.

السؤال: ما رأي سماحتكم في ان البعض في العراق قد اخذ من الدوائر الحكومية مكانا له ويقوم بجمع الإنجازات التابعة للدائرة التي يسكنون فيها بحجة انها تابعة لهم؟

الجواب: لا يجوزالتصرف في ممتلكات الدولة الا بإذن المسؤولة عن ذلك بحسب القانون.

2.واليكم نص استفتاء سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني.

السؤال: هي يجوزمخالفة القوانين الوضعية في الدولة؟

3.الافتاء بحرمة سرقة الوقت في الوظيفة.

واليكم نص استفتاء سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني.

السؤال: ما رأيكم بالموظف الذي يعمل في دوائر الدولة ويخرج قبل الدوام المحدد له بذريعة انه لا عمل لديهم، علما ان الوقت المتعارف اليوم هو يبدأ من الساعة الثامنة صباحا وينتهي بالثانية ظهرا؟

الجواب: لا يجوز مخالفة القانون كما لا يجوز مخالفة العقد وشروطه عند التوظيف. بل الواجب على الموظف أن يصرف جميع وقت الدوام في الوظيفة المطلوب ادائها، فلا يجوزحتى النوم مثلا في أثناء وقت الدوام في الوظيفة، واليك نص استفتاء سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

السؤال: انا أعمل في الليل هل يجوز ان انام بضع ساعات اثناء الدوام الرسمي حيث لم نأخذ الاستئذان من المسؤول المباشر على ذلك؟

الجواب: لا يجوز التخلف عن القانون المرعي في المجال الا بإذن المسؤول.

بل لا يجوز للموظف ان يترك دائرته في أثناء الدوام الرسمي بأي ذريعة حتى لو كان القيام بمستحب مثل زيارة الاماكن المقدسة او زيارة مريض او لسماع مجلس تعزية للإمام الحسين (عليه السلام) كما لا يجوز له ايضا ترك دائرته او وظيفته في اثناء الدوام لحضور إلى اجتماع او اقامة مهرجان او احتفالية، واليك نص استفتاء فتوى سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني.

السؤال: ما رأيكم بالذي يترك العمل بذريعة أنه يخدم المنبر الحسني وأيام شهر رمضان وأيام شهر عاشوراء ويجب عليه ان يحضر المجالس الحسينية علما انه لم يأخذ اجازة ولكن ترتيب مع المسؤول.

نعم، يجوز للموظف اخذ الاجازة عن الدوام او يترك العمل في دائرته بأخذه بالإجازة من مسؤوله او مديره فيما إذا كان ذلك المسؤول والمدير مخولا بإعطاء الاجازة حسب قوانين الوظيفة، واليك نص استفتاء سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني..

السؤال: ما رأيكم بالموظف الذي ينسق عمله مع المدير او أحد زملائه ولا يداوم بذريعة انه اخذ الاذن من المدير او المسؤول؟

الجواب: إذا كان المدير له حق اعطاء الاجازة يجوز الاستئذان منه والا فلا.

4.الافتاء بحرمة اخذ الاجرة على الوقت الذي تغيب الموظف عن وظيفته من دون اذن ممن له الحق في اعطاء الاجازة، وان كان عدم دوامه لا يؤثر في سير الدائرة.

السؤال: ما هو رأيكم في اتساع ظاهرة ترك العمل في دوائر الدولة قبل الدوام الرسمي بحجة ان ترك العمل لا يؤثر بصورة فعلية في اتزان الدوام الرسمي علما بأن هناك دوائر دوامها مناوبة ثنائية وثلاثية وبالرغم من ذلك يترك الموظف العمل.

الجواب: لا يجوز ولا يستحق الأجرة في فترة الغياب.

ولذا على الموظف ان يسترجع من راتبه بنسبة ما فوته من الدوام في دائرته، فأن أكله لهذا المال من دون مقابل سحت، لعدم استحقاقه اليه، واليك نص استفتاء سماحة آية الله العظمى السيد السيستاني:

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

السؤال: وإذا كان العمل لا يجوز فهل المرتب الذي أخذه فيه أشكال؟ وهل يقطع منه شيء للحسابات في الدائرة نفسها حتى تبرأ ذمته؟

الجواب: يقطع من بنسه ما فوته من الحضور في الدائرة في مفروض السؤال.

5. الافتاء بحرمة تصرف الموظف في اموال دائرته واجهزتها للأغراض الشخصية او في إطار غير مسموح به قانونا، وان كان لا يؤثر في الدائرة ماديا واداريا.

واليك نص استفتاء سماحة آية الله العظمى السيستاني:

سؤال: انا موظفة في قسم الحسابات يطلب مني زملائي بعض الاموال في حاجة ملحة، وانا اسألهم ان تكون الحاجة ملحة بصورة صحيحة، فهل يجوز ذلك وما هو الحكم؟

الجواب: إذا كان يخالف القوانين المرعبة في هذا المجال فلا يجوز.

سؤال: هل يجوز استخدام بعض الاجهزة كالهاتف او آلة الطابعة في الدوائر لغرض شخصي وان كان لضرورة؟

الجواب: يتبع ذلك قانون البلد ونظام الادارة.

6. الافتاء على حرمة دفع الرشوة للموظف من أجل التعيين في الوظيفة، وان انحصر التعيين بدفعها، اولتخلص المعاملة اولتسريعها كما يحرم للموظف أخذ ذلك المال.

وإليك نص استفتاء آية الله العظمى السيد السيستاني:

سؤال: هل يجوز دفع رشوة من أجل الحصول على وظيفة في القطاع الحكومي على أنه لا توجد طريقة آخري في الوقت الحاضر؟

الجواب: لا يجوز.

سؤال: اعمل في دائرة حكومية واخذ راتب على عملي من الدائرة وأستطيع تخليص بعض المعاملات مقابل مال معين مثل استخراج فيزة عمالة أكثر من المسموح به عند الدولة هكذا بعض المعاملات في الدوائر الحكومية، فهل في أخذ هذه الاجرة اشكال مع العلم ان غيري يعملها بالوساطة؟

الجواب: إذا كان عملك مخالفا للقانون فلا يجوز.

ولقد صدر من مكتب سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله) استفتاءان عن الفساد الاداري واليك نصهما:

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الاستفتاء الأول:

بسم الله الرحمن الرحيم

مكتب سماحة المرجع الأعلى السيد السيستاني (دام ظله).

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

وبعد: لقد تفشى ما يسمى بـ(الفساد الاداري) في اوساط الموظفين الحكوميين بحد لم يسبق له مثيل، ويتخذ اشكالا مختلفة:

منها تخلف الموظف عن اداء واجبه القانوني تجاه المراجع الا بعد اخذ مبلغ من المال.

ومنها قيام الموظف بالتجاوز على القوانين والقرارات الرسمية لصالح المراجع إذا دفع له الرشوة على ذلك.

ومنها منح الموظف مقاولة المشاريع الخدمية وغيرها بمبالغ تفوق بكثير متطلبات انجازها إلى من يوافق على اعطائه جزءا من مبلغ المقاولة.

ومنها تولي مجاميع من الموظفين مهمة القيام بمشروع ما ويتقاضون اموالا طائلة عليه في حين انه من ضمن واجباتهم الوظيفية التي يمنحون بأزائها الرواتب الشهرية.

وهنالك الكثير من الاشكال الآخر، نرجو بيان الحكم الشرعي في جميع ذلك ادام الله تعالى سيدنا المرجع ذخرا وملاذا.

مجموعة المواطنين / 10 صفر 1426هـ

باسمه تعالى

يحرم على الموظفين التخلف عن اداء واجباتهم بمقتضى عقود توظفيهم النافذة عليهم شرعا، كما يحرم عليهم تجاوز القوانين والقرارات الرسمية مما يتعين رايتها بموجب ذلك، وما يأخذه الموظف من المال من المراجع وغيره . خلاف للقانون . فهو سحت حرام، كما ان اهدار المال العام والاستحواذ عليه بل مطلق التصرف غير القانوني فيه حرام ويستوجب الضمان واشتغال الضمة، والله الهادي.

15 صفر 1426هـ

مكتب السيد السيستاني

في النجف الاشرف

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

الاستفتاء الثاني:

بسم الله الرحمن الرحيم

سماحة آية الله العظمى السيد علي الحسيني السيستاني (دام ظله) :

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته:

لقد أخذ الفساد الاداري مأخذه في مؤسساتنا الحكومية من هدر الأموال العامة تحت عنوان بناء المشاريع الخدمية وتصليح البنية التحتية، ومنح الأموال بحجة الأعمال الاضافة في حين يوجد فائق بنفس الدائرة من الموظفين والفنيين فالأجدر استخدامهم ان كانت اعمال كثيرة وبرواتبهم الاعتيادية، وقيام بعض الموظفين بتأليف مجموعة منهم لبناء او اصلاح مشروع واخذ اموال طائلة على هذا الشيء في حين يمكن القيام به اثناء واجبهم في الدوام الرسمي وهم يتقاضون رواتب لا بأس بها.

فما هو موقفنا من هذه المعضلة علما اننا ابدينا امتعاضنا ولم نسكت فأطلقنا ضد هذا الداء فهل يكفي ام نلجأ إلى أمور أخرى، وما الموقف الشرعي من هؤلاء؟

افتونا مأجورين وفقكم الله

مقلدكم: ابو محمد

14/ صفر/1426هـ

باسمه تعالى

ان تخلف الموظفين عن واجباتهم بمقتضى عقد التوظيف حرام، وما يأخذونه من المال سحت، والله الهادي.

مكتب السيد السيستاني

في النجف الاشرف

اجوبة المسائل الشرعية

15/ صفر/ 1426هـ

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

ثانيا: الوسائل التشريعية:

1. استخدام النظام اللامركزي في العملية الادارية وذلك لنجاحها في الدول المتطورة مدنيا واقتصاديا، لأن المركزية في الادارة من الأسباب الرئيسة لهدر الوقت، فإن الحكومة المركزية بمعنى ان كل شيء مرتبط بها مما يؤدي إلى هدر الوقت، فإن كل معاملة او طلب او لائحة يرجع فيها من أدنى البلاد واقاصيها إلى المركز، وهذا خلاف حرية الناس وغالبا ما تكون المركزية دكتاتورية، فإن المركزية معناها عدم تفويض السلطة، مما يؤدي إلى ان المراتب الدنيا من الدوائر تتهرب إلى التسويف والتأجيل والفرار من المسؤولية والرجوع دوما إلى الرؤساء وذ1لك مما يسبب هدر الوقت اكثر فأكثر.

2. تشريع قوانين الضمان الاجتماعي التي تعد من أهم الوسائل التي تحصن الموظف من الفساد الاداري.

3. تكوين نظام اقتصادي متطوروذي نمو متصاعد مما يجعل مستوى دخل الفرد جيدا ليكون ضمانا تجاه كل امراض الفساد الاداري مثل الرشوة والمحسوبية واستغلال النفوذ.

4. وضع دوائر رقابة شديدة تساهم في القضاء على الرشوة والفساد اضافة إلى وجود برلمان تشريعي قوي وصحافة حرة يجعل من الصعوبة التستر على عمليات الفساد الاداري.

5. وضع قوانين واجراءات متشددة بحق المفسدين بممتلكات المواطنين والصالح العام، ويتساءل العراقي لماذا يطرد الموظف يشتغل في القطاع الخص او المهن الأهلية عند اكتشافه بالسرقة او التقصير بينما يبقى الموظف الحكومي في وظيفته حتى لو ثبت عليه التقصير او السرقة مع العلم ان الموظفين في دوائر الدولة بعضهم يتستر على الآخروهذا عكس ما يجري في القطاع الأهلي.

6. تأليف مجلس الخدمة العامة المختص بتعيين الموظفين في جميع دوائر الدولة، وسلب تلك الصلاحية ممن سواه، وينبغي لهم التحرز في اختيار منتسبي هذا المجلس ووضع التحرزات القانونية والرقابية التي تمنع الفساد والتجاوزات فيه، فاذا احتاجت أية وزارة او دائرة إلى تعيين موظفين لديها فتكتب بذلك إلى مجلس الخدمة العلم ليتولى نشر اعلان لدعوة من تتوافر فيه الشروط للتعيين تطبيقا لمبدأ المساواة بين

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

المواطنين في تولي الوظائف العامة، ثم اخضاع المتقدمين للمنافسة او لامتحانات تحريرية او شفوية يحددها المختصون، او الأولية لمن يملك امتيازات معينة يتفق عليها اعضاء مجلس الخدمة العامة وتفعيل هذا المقترح يتطلب تدخلا تشريعيا من الجمعية الوطنية بإصدار قانون بإنشاء او اعادة تأليف المجلس المذكور.

إن تعدد الجهات التي لها سلطة في تعيين الراغبين بالوظائف كالوزراء والمديرين العامين يؤدي إلى عدم احترام القواعد القانونية في تعيين الموظفين.

7. عدم قبول جميع التبريرات والحجج الواهية التي يتم بها تعيين الموظفين دون شمولهم للضوابط القانونية كذريعة الوضع الأمني وغيرها.

8. الاعتماد في التوظيف على الكفاءة والأمانة، قال تعالى في محكم كتابه في قصة بنات النبي شعيب مع النبي موسى (عليه السلام): (قالت احداهما يا أبت استأجره ان خير من استأجرت القوي المين)[14].

تشير الآية الكريمة باستئجار الكفؤ الأمين وفسرت القوة بالكفاءة، وحرمة التوظيف على اساس المحسوبية او بالرشوة او صلة القرابة، وقد سمعنا وشاهدنا هنالك من توظفوا في اماكن حساسة في الدولة وتسملوا المناصب الادارية دون كفاءتهم لها.

9. الغاء جميع القوانين التي مازالت تشكل غطاء حقيقيا للمفسدين من عدم استطاعة القانون ان يطول منهم في اثناء تأدية وظيفتهم الرسمية الا بموافقة الوزير التابع له فإن هذا يكون له غطاء في فساد الموظف الإداري، فلا يجوز لأي عنوا رسمي او سياسي ان يمنع من تحقيق مفوضية النزاهة او مجلس الخدمة العامة من ان يحقق مع الموظف وان يحيل الموظف إلى لجنة تحقيقية.

10. لا يتمتع أي مسؤول او موظف في الحكومة العراقية بالحصانة عن أفعال جنائية يرتكبها خلال قيامه بوظيفته، ويتمتع القضاء بالصلاحية التامة حصرا لتقرير براءة المتهم او إدانته وفقا للقانون من دون تدخل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

11. ان تكون القوانين التي تسن للقضاء على الفساد الإداري من الشفافية والوضوح والدقة بحيث لا يستطيع أحد ان يتجاوز عليها او يتخطاها بأتباع اساليب ملتوية غير شفافية التي تثير الشك ويلتف خلفها من أجل المنفعة الشخصية على حساب المنفعة العامة.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

12. العمل بمبدأ من أين لك هذا؟ وذلك لازم على كل موظف من مدير عام فصاعدا في أن يقدم كشفا سنويا عن أمواله وأموال زوجته وأولاده المعيلين عند تعيينه أول مرة في المنصب المشمول بتقديم التقرير وملئه سنويا وملئه في ختام خدمته ولهذا أهمية في الحد من الفساد الإداري.

13. ان تكون المناقصات علنية ومعلنة من قبل وسائل العلام المحلية، ولا يجوز اعطاء المناقصات والمقاولات من دون التنافس العلني، وان تكون العقود المبرمة عليها علنية، والجهة المنفذة لها كفؤة وأمينة ومسؤولة، وللأسف بأن كثيرا من العقود التي أبرمت بعيدة عن أبسط التعليمات، وقد تدفع قيمة العقد قبل أن يصل أي شيء للعراق او يكمل المشروع.

ثالثا: الوسائل الثقافية:

لا بد من وسائل ثقافية لمعالجة الفساد الإداري حينما يصل المجتمع إلى ممارسة صور الفساد علنا بل وشرعتنها احيانا فلا بد من ان خللا اجتماعيا واخلاقيا اصاب ضميره او ضمائر جزء كبير من افراده وهذا الشكل من الخلل يتطلب ما يلي:

1. العمل الجاد على اعادة بناء الانسان وتوعيته وايقاظ ضميره وغرزوزرع القيم الحميدة التي يجب ان يتحلى بها الانسان ويتنزه عن الصفات الشائنة من خلال بيئته ووالديه ومدرسته وجامعته حتى تصبح من طبيعته وعادته، واشاعة قيم المسؤولية والاستقامة والخوف من الله.

2. التوعية الاعلامية والصحفية واصدار الكتب والمجلات وعقد المؤتمرات والندوات والمحاضرات والقاء الخطب وايجاد مناهج دراسية تمجد خلق التعفف والنزاهة واحترام الذات وطاعة القوانين وبيان آثار الفساد الإداري وانعكاساته.

3. نشر ثقافة النزاهة والشفافية والخضوع للاستجواب والرقابة وفق ما نصت عليها القوانين وربط هذه الثقافة بمبادئ الدين والأخلاق والكتب المقدسة مثل اداء الشهادة وما يترتب عليها من ثواب، وتوعية المجتمع على وجوب النصيحة بالنسبة لبناء المجتمع، وان المقصر فيها مأثوم وهو في حكم الخائن لله ولرسوله (صلى الله عليه واله وسلم) فإن نصيحة الموظف بالنسبة لمن يستشيره تكون واجبة لإنها مما تتوقف

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

عليها حقوق الناس العامة، فإن مما يتعلق بالأمة والمجتمع أخطر شأنا مما يتعلق بالفرد.

4. استخدام الجهاز الإداري للدولة سبل تقنية المعلومات الحديثة من الشبكة العالمية للمعلومات (الانترنت) ووسائل الاتصال الأخرى التي تساهم بسرعة في نقل المعلومات وتوفير الخدمات الضرورية للمجتمع خوفا من هدر الوقت.

5. بناء مؤسسات المجتمع المدني من منظمات حقوق الانسان ومنظمات ضد التمييز العنصري والطائفي ومعاهد التأهيل الاجتماعي التي تزيد من توعية المجتمع مدنيا وسياسيا وإداريا.

6. توعية الجماهير بحرمة الاعتداء على الأموال العامة وأموال الدولة وإن حرمتها اشد م حرمة الاعتداء على الأموال الخاصة أي أموال الأفراد، ونشر ثقافة فقه المجتمع بمستوى نشر ثقافة فقه الأفراد، وان عنوان صفة الإيمان للفرد تكون منطبقة عليه عندما تكون معاملاته صحيحة وليست متوقفة على عباداته فقط فإن الدين المعاملة والدين النصيحة[15].

7. اختيار لجان المشتريات لدوائر الدولة بصورة دقيقة وفاحصة من أهل الكفاية والأمانة، فلا يخفى على أحد ان اسوء صور هدر المال العام هو ما يقع من نهب وسرقة من خلال لجان المشتريات، فلا بد من وضع قوانين للجان المشتريات لسد جميع ثغرات الفساد الاداري، وان تشكل لجنة سلامة التصرف بالمال العام في كل دائرة تراقب تصرفات لجان المشتريات، وان يكون موظفو المخازن مما يوثق بدينه وأمانته فإن كثيرا ما تأتي مواد إلى المخازن ثم تخرج ولا يعلم أين تذهب؟! ولا يعلم توزيعها وكيف؟؟!

كما على الدوائر ان تعلن الكشف عما أخذته من منح او ميزانية وأين صرفتها وما هي المشاريع التي قامت بها؟

8. انشاء صندوق الشكاوى او مكتب الشكاوى للمواطنين، ويعطى له الاهتمام ويشرف عليه من قبل رئيس الدائرة ومديرها مباشرة حيث تسمع فيه شكاوى المواطنين ومشكلاتهم.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

العدد: 2
السنة: 2
1427هـ / 2006م

الصفات التي يتحلى بها الموظف:

ان المؤسسات الدينية والمجتمع المدني والجامعات تقوم بدور تثقيف وتعليم افراد المجتمع الصفات الحميدة وغرسها فيه حتى تكون جزءا من كيانه وثقافته، كما ان على علماء الدين واساتذة الجامعات والمدرسين والمعلمين المسؤولية في استحضار هذه الصفات من خلال الندوات والمقالات واللقاءات وخاصة علماء الدين مع الموظفين في دوائر الدولة لتركيز الصفات الحميدة لخلق موظف مثالي محصن ذاتيا قادر على حمل الأمانة التي تسلمها على عاتقه، ومن هذه الصفات هي:

1. ان يكون الموظف متحلي بصفة نفع المراجعين وقضاء حاجاتهم ومحبا للخير لهم، فلقد ورد مستفيضا في الاحاديث الشريفة عن الائمة الاطهار: (من أحب الناس إلى الله أنفعهم للناس)[16] (وإن خصلتين ليس فوقهما شيء: الإيمان بالله ونفع الاخوان) [17] وقال سيد الأوصياء أمير المؤمنين علي بن ابي طالب (عليه السلام) : (ليكن أحب الناس إليك، وحظاهم لديك أكثرهم سعيا في منافع الناس) [18] وفي هذا الحديث الشريف وضع الامام علي بن ابي طالب ضابطا مؤداه ان يكون مقدار محبة الناس على اساس مقدار ما يقدمه للآخرين وليس على اساس ما يملكه من حطام الدنيا والعناوين الأخر كما في زماننا.

وقد ورد عن نبي الرحمة (صلى الله عليه واله وسلم): (ان الخلق عيال الله، فأحب الخلق إلى الله من نفع عيال الله)[19].

2. ان يكون الموظف عفيفا، فإن أفضل العبادة عند الله فيما عف الانسان بطنه وفرجه، فقد ورد عن الائمة الأطهار (عليهم السلام) انه: (ما من عبادة أفضل عند الله من عفة بطن وفرج)[20]، فعلى الموظف ان لا يكون مؤديا للعبادات أبدا، بل أن يكون عفيفا عن أموال الدولة مستغنيا عما في أيدي المراجعين، فإن الامتحان عليه عسير نتيجة اختلاطه ومماسته مباشرة بالمراجعين وتحت يده أموال الدولة، ولذلك جعل الامام الصادق (عليه السلام) من عف بطنه وفجره منزلته في الجنة منزلة الملك المحبور بقوله (عليه السلام): (من عفت بطنه وفرجه كان في الجنة ملكا محبورا) [22].

بل نسب الامام الصادق (عليه السلام) شيعته واتباعه اليه فيما إذا عفت بطونهم وفروجهم، فالذي لا يعف بطنه وفرجه فليس من شيعة جعفر بن محمد بشيء

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

بقوله (عليه السلام): (إنما شيعة جعفر من عف بطنه وفرجه واشتر جهاده، وعمل لخالقه ورجا ثوابه وخاف عقابه، فإذا رأيت اولئك فأولئك شيعة جعفر)[23].

3. ان يكون الموظف قنوعا راضيا بما رزقه الله، وليكن في حسبان الموظف انه بمقدار ما يرضى بما قسمه الله من الرزق فإن الله سبحانه وتعالى يرضى منه العمل، ومعلوم ان القناعة من مكارم الاخلاق كما اشار الامام الصادق (عليه السلام) فقد ورد: (ان من قنع بما قسم الله له فهو اغنى الناس، وان من رضي من الله باليسير من الرزق يرضى الله من باليسير من العمل)[24].

قال الإسكندر الرومي[25]:

هي القناعة فالزمها تعش ملكا ... لو لم يكن منك الا راحة البدن

وانظر لمن ملك الدنيا بأجمعها ... هل راح منها بغير القطن

4. ان يكون الموظف متجنبا للحرام، والمراد هنا ان تكون معاملاته على طبق الشريعة الاسلامية فلا يفصل ما بين الدين ومعاملة، ولا يقصر تدينه على العبادات، فقد ورد عن رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم): (ان قوما يجيئون يوم القيامة ولهم من الحسنات امثال الجبال فيجعلها الله هباءا منثورا، ثم يؤمر بهم إلى النار، فقال سلمان: صفهم لنا يا رسول الله (صلى الله عليه واله وسلم)؟ فقال: اما انهم قد كانوا يصومون ويصلون ويأخذون اهبة من الليل، ولكنهم كانوا إذا عرضوا لهم شيء من الحرام وثبوا عليه)[26].

5. ان يكون الموظف مهتما بالمراجعين وقاضيا لحوائجهم وطلباتهم المشروعة وان لا يفرق بينهم في تقديم الخدمة لهم، ولهذه الوظيفة اجر عظيم وفضل كبير فقد ورد عن الرسول الكريم (صلى الله عليه واله وسلم): (المؤمنون أخوة، يقضي بعضهم حوائج بعض)[27] وان (من قضى لأخيه المؤمن حاجة كان كمن عبد الله دهره)[28] وان (من قضى لأخيه المؤمن حاجة قضى الله له يوم القيامة مائة ألف حاجة من ذلك أولها الجنة)[29].

ومقتضى إطلاق جملة من الأخبار الواردة في فضل قضاء حاجة المؤمن والسعي فيها سواء أكانت قضيت أم لا هو وجوب التزام المكلف بها وعدم التفريط بحقها.

وعلى الموظف ان لا يستهين بحقوق فقراء الأمة وضعفائها ولا يفرق بين المراجعين فإن الأمة التي تستهين بحقوق فقرائها مصيرها نزول العذاب عنها، فقد بشرت الأمم

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

بهنزول العذاب عليها عند استهانتهم بحقوق الفقراء، فقد ورد في الأخبار(وما عذب الله أمة إلا عند استهانتهم بحقوق الفقراء إخوانهم)[30].

وقد ذكرت الأحاديث الشريفة بأن قضاء الحوائج المنافقين من قبل الموظفين والاهتمام بالمحسوبين والجشعين فكأنما عبد غير الله تعالى، فقد ورد (أن من قضى حق من لا يقضي الله حقه فكأنما قد عبده من دون الله تعالى)[31].

الصفات التي يتنزه عنها الموظف:

هنالك صفات على الموظف ان يتنزه عنها لما ورد من النهي الأكيد عنها والذم الكثير لم ابتلي بها: منها:

1. ان لا يكون الموظف سيء الخلق مكفهر الوجه أمام المراجعين، ولا ينظر إلى المراجع له نظرة دونية وينفرهم عنه، فقد ورد في أخبار الأئمة الأطهار (عليهم السلام): (ان الخلق السيء يفسد العمل كما يفسد الخل العسل)[32].

2. ان لا يكون الموظف طماعا، فإن من لم ينزه نفسه عن دناءة المطامع فقد أذل نفسه، وان الطمع الفقر الحاضر، ويخرج الموظف من الإيمان ويجعله اسيرا لطمعه، قال أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب (عليه السلام) (إذا احببت ان تجمع خير الدنيا والآخرة فأقطع طمعك عما في أيدي الناس)[33].

3. ان لا يكون الموظف مصابا بصفة الكسل والضجر، فقد ورد في الأحاديث الشريفة انهما يمنعان حظ صاحبهما من الدنيا والآخرة، وإن الموظف المصاب بداء الضجر والكسل لم يصبر على حق ولم يؤده فيكون مفرطا في حق نفسه مجحفا في حقوق الآخرين، ورحلت عنه الراحة، وإن الكسل علامات يتوانى حتى يفرط، ويفرط حتى يضيع، ويضيع حتى يأثم ويضجر، وإن التواني إضاعة في الدنيا والآخرة حسرة [34].

4. ان لا يكون الموظف مرتشيا، وان الموظف المرتشي يرتكب كبيرة من الكبائر عند أخذه الرشوة ومن اخذها فقد كفر بالله العظيم هذا ما صرحت به الروايات الشريفة، ومال الرشوة سحت وهو مال حرام وأخذه ملعون على لسان الرسول (صلى الله عليه واله وسلم) روي عن النبي (صلى الله عليه وآلة وسلم) (لعن الله الراشي والمرتشي وما بينهما يمشي)[35].

العدد: 2
السنة: 2
1427هـ / 2006م

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

العدد: 2
السنة: 2
1427هـ / 2006م

5. ان لا يكون الموظف غاشا في جميع المهمات المكلف بها في وظيفته ، فلو غش مثلا في عقد من العقود التي يبرمها مع شركة ما او مؤسسة او جهة ما فقد خرج من ذمة الاسلام وباء بسخط من الله، ونزع الله بركة رزقه وافسد عليه عيشه، وهذا ما اشارت إليه الخبار المروية عن الائمة الاطهار منها: (ان من غش الناس فليس بمسلم)[36] و(إن من غش أخاه المسلم نزع الله بركة رزقه وافسد عليه معيشته ووكله إلى نفسه)[37] فكيف اذا غش المسلمين كافة خلال عقود مزورة او مخلة بالشروط المطلوبة او ليست على المواصفات المطلوبة او اعطاء العقود إلى من لا يستحقها من أجل حفنة من النقود .

6. ان لا يكون الموظف حريصا على دنياه، فمن كان حريصا حرم القناعة وافتقد الراحة وحرم الرضا وافتقد اليقين، والموظف الحريص على الدنيا يصاب بالذل والعناء والفقر، لأن الحرص مفتاح التعب ومطية النصب وداع إلى التفحم في الذنوب والموقع في كبير الذنوب وعلامة الاشقياء ويزري بالمروءة وينقص قدر الموظف ولا يزيد في رزقه [38].

والموظف الحريص بين سبع آفات صعبة، فكر يضر بدنه ولا ينفعه، وهم لا يتم له اقصاه، وتعب لا يستريح منه الا عند الموت، وخوف لا يورثه الا الوقوع فيه، وحزن قد كدر عليه عيشه بلا فائدة، وحسب لا يخلصه من عذاب الله الا ان يعفو الله عنه، وعقاب لا مفر منه ولا حيلة [39]، ونختم الكلام بالحمد لله أولا وآخرا.

الهوامش:

(1) سورة الكهف، آية: 46.
(2) المال المثلي والمال القيمي في الفقه الاسلامي/ 1.
(3) جريدة الصباح/ د. جواد الموسوي 2005/8/10م.
(4) جريدة كل العرب العدد (160) الاربعاء 2005/8/10م الموافق 4/رجب/1426هـ.
(5) سورة البقرة، آية 201.
(6) وسائل الشيعة 76/17، باب: حديث: 22025.
(7) غرر الحكم: 1/ 381.
(8) وسائل الشيعة: 309/11.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

(9) سورة المنافقون: آية : 7.

(10) سورة آل عمران آية: 165.

(11) شرح نهج البلاغة: 91/16.

(12) نهج البلاغة: 427، حديث: 53.

(13) شبكة رافد للتنمية الثقافية/ استفتاءات سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني.

(14) سورة القصص/ آية 26.

(15) كتاب نشرناه بعنوان الدين النصيحة ومقالة الدين المعاملة.

(16) اصول الكافي 2/ 164، باب الاهتمام بأمور المسلمين، حديث، 7.

(17) مستدرك وسائل الشيعة 2/ 403 باب (22) حديث: 11.

(18) مستدرك وسائل الشيعة 2/ 403 باب (22) حديث: 16.

(19) الاشعثيات او الجعفريات / 193.

(20) اصول الكافي 2/ 80 باب العفة، حديث:7.

(21) مستدرك وسائل الشيعة 2/ 301، باب: 22، حديث 3.

(22) وسائل الشيعة 11/ 199 باب 22، حديث: 10.

(23) وسائل الشيعة 11/ 199 باب 22، حديث 13.

(24) الأمالي/ الشيخ المفيد / 192، حديث 22، اصول الكافي2/ 56 باب مكارم الاخلاق، 2 اصول الكافي 2/ 138 باب القناعة حديث: 3.

(25) مرآة الكمال المامقاني 2/ 361 حاشية.

(26) اصول الكافي 2/ 481 باب اجتناب المحارم حديث: 5.

(27) مصادقة الأخوان 26.

(28) وسائل الشيعة / 11/ 579 باب: 25 حديث 11.

(29) أصول الكافي 2/ 192 باب قضاء حاجة المؤمن، حديث: 1.

(30) مستدرك وسائل الشيعة 2/ 408 باب 27 حديث 11.

(31) الاختصاص 243.

(32) اصول الكافي 2/ 321 باب سوء الخلق: حديث 1.

(33) الفقيه/ الصدوق 4/ 280 باب: 176 حديث 83.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

(34) مستدرك وسائل الشيعة 20/ 336 باب 66 حديث: 2، الفقيه 256/4 باب: 176 حديث 821، الكافي 5/ 85 باب كراهية الكسل، حديث 2.

(35) مستدرك وسائل الشيعة 3/ 196 باب 8، حديث 8.

(36) عيون أخبار الرضا 198.

(37) عقاب الأعمال 334/ باب يجمع عقوبات الأعمال.

(38) معاني الاخبار 197 باب معنى الغايات، حديث 4، مستدرك وسائل الشيعة 2/ 336 باب 64، حديث 10.

(39) مستدرك وسائل الشيعة 2/ 335 باب 64، حديث 9.

المصادر والمراجع:

أولا: الكتب

1- القران الكريم

2- ثقة الاسلام الكليني، الكافي (ت :329هـ) دار الكتب الاسلامية، طهران 1365هـ.

3- مستدرك وسائل الشيعة المحدث النوري (ت: 1320هـ) مؤسسة آل البيت، قم 1408هـ.

4- الجعفريان (الأشعثيات) محمد بن محمد الاشعث الكوفي مكتبة نينوى الحديثة، طهران.

5- وسائل الشيعة إلى معرفة تحصيل مسائل الشيعة، المحدث محمد بن الحسن الحر العاملي (ت: 1104هـ) مؤسسة آل البيت قم 1409 هـ.

6- الأمالي الشيخ الطوسي (460هـ) دار الثقافة والنشر ثم 1414 هـ.

7- مرآة الكمال لمن رام درك مصالح الأعلم/ آية الله العظمى الشيخ عبد الله المامقاني تحقيق: نجله الشيخ محي الدين المامقاني الطبعة الثانية قم 1413هـ.

8- مصداقة الإخوان/ الشيخ الصدوق (ت: 381هـ) مطبعة الكرماني قم 1403هـ.

9- الاختصاص الشيخ المفيد (ت: 413هـ) المؤتمر الشيخ المفيد قم 1413هـ.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

10- من لا يحضره الفقيه الشيخ الصدوق (ت: 381هـ) مؤسسة النشر الاسلامي قم 1413هـ.
11- عجوم أخبار الرضا الشيخ الصدوق (ت: 381هـ) دار العالم 1378هـ.
12- معاني الاخبار الشيخ الصدوق: (ت: 381هـ) مؤسسة النشرة الاسلامي قم 1403هـ.
13- المال المثلي والمال القيمي في الفقه الاسلامي دراسة مقارنة مع القانون العراقي الدكتور الشيخ عباس كاشف الغطاء رسالة دكتوراه جامعة بغداد.
14- في ظلال القران سيد قطب الطبعة الأولى عيسى البابي الحلبي وشركاه.
15- الفقه آية الله السيد محمد الحسيني الشيرازي دار العلوم لبنان 1410 هـ 1989م.
16- شبكة رافد للتنمية الثقافية مؤسسة آل البيت (عليهم السلام) لأحياء التراث استفتاءات سماحة آية الله العظمى السيد علي السيستاني (دام ظله).

ثانيا: المقالات:
17- تهديد الشهود بالقتل يعرقل التحقيق في فساد الوزراء د. اسامة مهدي ايلاف العدد 1545 2005/8/14م.
18- بسبب الغام الفساد الاداري التي غرسها النظام المبادئ: العراق يتصدر قائمة الدول الأكثر فسادا فما العمل؟ جلال حسن جريدة الهدى تصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون 2005/8/14م.
19- هل تستطيع الحكومة اللبنانية الجديدة البدء بعملية الاصلاح؟ حسين عبد الله نشرة بينات موقع السيد محمد حسين فضل الله 7 رجب 1426 هـ الموافق 2/ 8/ 2005م.
20- 332 لجنة تحقيق عن الفساد الاداري في الداخلية صحيفة المدى العدد (22) 24 جمادي الثاني 1426هـ المصادف 2005/7/30م.
21- الأمن أبرز ما يعيق اعادة الأعمار كمال طه، بغداد / البرلمان العراقي يريد تحريك ملفات الفساد الإداري والمالي.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Kufa
Journal of Jurisprudence Faculty / An'najaf
(Editorial boards)
مجلة كلية الفقه
مجلة علمية فصلية محكمة
تصدر عن كلية الفقه / جامعة الكوفة - العراق
ISSN (Print): 1995-7971
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الكوفة
مجلة كلية الفقه /النجف الأشرف
(هيأة التحرير)

22- الفساد الاداري في العراق مظاهره وسبل اصلاحه / د. جواد الموسوي جريدة الصباح 110/ 8/ 2005م.

23- الفساد الاداري سعد العمري/ البرلمان الثقافي/ اضدار2005/6/18م.

24- الفساد الاداري آفة مستشرية في دوائر الدولة/ حوار جريدة كل العراق مع اللواء نوري النوري المفتش العام في وزارة الداخلية / العدد (160) الاربعاء 2005/8/10م الموافق 4 رجب 1426هـ.

25- القضاء على الفساد الاداري بين الواقع والحلم / الحوار المتمدن / العدد (1195) 2005/5/12م.

26- المعضلة الأمن بين العملية السياسية والفساد الاداري علاء غزالة/ جريدة الإيلاف / العدد (1541) الاربعاء 10 أغسطس 2005م.

27- وزارة الكهرباء عقود كتب نصوصها رجال اعمال وتجار جريدة المؤتمر الوطني العراقي تبدأ بنشر ملف الفساد الاداري في الوزارات العراقية.

28- وسائل وسبل مكافحة الفساد الاداري/ القاضي رحيم حسن العكيلي نائب رئيسي مفوضية النزاهة العامة / جريدة الصباح / 10/ 8/ 2005م.

DOI: https://doi.org/10.36324/fqhj.v2i2.8489